تحرك عاجل

اعتقال نجل أحد سجناء الرأي، واحتمال تعرضه للتعذيب

أُلقي القبض في الإمارات العربية المتحدة على نجل أحد سجناء الرأي عقب انتقاده من خلال مواقع التواصل الاجتماعي طريقة معاملة والده وغيره من السجناء السياسيين. ولا زال مكان تواجده غير معلوم، ويواجه خطر التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

ألقي القبض على **أسامة النجار** (25 عاما) الذي يحمل شهادة جامعية في الهندسة المعمارية من إحدى الجامعات الأسترالية. ويوم إلقاء القبض عليه في 17 مارس/ آذار الجاري في إمارة عجمان حيث يقيم، داهم عشرة من عناصر الأمن منزل أسرته في حوالي الساعة الرابعة عصرا، بعد أن وصلوا في ست سيارات وأمضوا ثلاث ساعات للعثور على المنزل، قبل أن يصادروا عددا من المقتنيات الشخصية، بما في ذلك أجهزة الحاسوب اللوحية (آي باد) والحواسيب المحمولة الخاصة بأفراد الأسرة. ولا يزال مكان تواجده غير معلوم، ولكن ثمة احتمال بأن يكون محتجزا في مركز الحجز التابع لجهاز أمن الدولة حيث يواجه خطر التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ويحتاج أسامة للحصول على الرعاية الطبية لمتابعة العلاج عقب خضوعه لجراحة أُجريت على ساقه قبل يوم من إلقاء القبض عليه.

وفي 16 مارس/ آذار، نشر أسامة النجار عددا من التغريدات بشأن إساءة معاملة والده وغيره من السجناء السياسيين في سجن الرزين. كما رد من خلال موقع تويتر على تصريحات حاكم إمارة الشارقة التي وردت عبر الإذاعة، وقال فيها أنه "لا ينبغي على أُسر المعتقلين أن تربي أطفالها على الكراهية والحقد على البلاد". فغرد أسامة قائلا: "صاحب السمو، أيها الطبيب، نحن لا نكره بلدنا ولا ننسى الظلم الذي تعرضنا له ... إن الذين ظلموا والدي يحملون على كاهلهم 20 شهرا من السجن ظلما والمضايقات". كما غرد مخاطبا وزير الداخلية في الإمارات العربية المتحدة في 26 فبراير/ شباط الماضي، وعبر عن بواعث قلقه حيال معاملة والده في السجن، مطالبا الوزير بالرد على رسالته التي بعث بها إليه آنفا.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن أسامة النجار قد اعتُقل على الأرجح جراء أنشطته التي يمارسها عبر الإنترنت من خلال موقع تويتر، ولنشره تغريدات حول انتهاكات حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة، لافتاً الانتباه إلى قضية والده وغيره من سجناء الرأي.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورا بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:
- حث سلطات دولة الإمارات العربية المتحدة على الإفصاح عن مكان تواجد أسامة النجار، وإخلاء سبيله فورا إذا كان قد اعتُقل لا لشيء سوى لممارسته سلميا الحق في حرية التعبير عن الرأي؛
- والإهابة بالسلطات كي تحرص بشكل عاجل على حصوله على الرعاية الطبية التي يحتاج، وحمايته من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 30 أبريل/ نيسان 2014 إلى:

رئيس الدولة	**ولي عهد أبو ظبي**	**ونسخ إلى:**
الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان	الشيخ محمد بن زايد آل نهيان	وزير الداخلية
وزارة شؤون الرئاسة	ديوان سمو ولي العهد، شارع	العميد الشيخ سيف بن زايد آل
شارع الكورنيش	بينونة	نهيان
أبو ظبي/ ص. ب. 280	ص.ب. 398، أبو ظبي، الإمارات	مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج

الإمارات العربية المتحدة فاكس رقم: 2228 2622 971+ البريد الإلكتروني: ihtimam@mopa.ae **المخاطبة: صاحب السمو**	العربية المتحدة أبو ظبي/ ص. ب. 124 الإمارات العربية المتحدة فاكس رقم: 6622 2668 971+ تويتر: @MBZNews المخاطبة: صاحب السمو	العربي، بالقرب مسجد الشيخ زايد أبو ظبي، ص. ب. 398 فاكس رقم: / 4414938 2 971+ 2 971+ / 4022762 2 971+ 4415780 البريد الإلكتروني: moi@moi.gov.ae تويتر: @SaifBZayed

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين الإماراتيين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها

تحرك عاجل

اعتقال نجل أحد سجناء الرأي، واحتمال تعرضه للتعذيب

معلومات إضافية

أسامة النجار هو نجل الفيزيائي ومعلم مادة العلوم، حسين علي النجار الحمادي، الذي كان أحد سجناء الرأي الذين حوكموا محاكمة جائرة في عام 2013 عُرفت باسم "الإمارات 94"، وطالت 94 شخصا من المحامين المتخصصين في حقوق الإنسان والقضاة والناشطين من الطلبة. ولقد أُدين 69 من هؤلاء بتهم تتعلق بأمن الدولة، وصدرت بحقهم احكام تتراوح بالسجن تتراوح بين سبع سنوات و15 سنة. وحُكم على حسين علي النجار الحمادي بالسجن 10 سنوات، بالإضافة إلى الحكم عليه بالسجن سنة وثلاثة أشهر أخرى في محاكمة ثانية، شهدت إدانة 10 مواطنيين إماراتيين و20 مصريا بتهم تتعلق بالأمن القومي أيضا.

ولقد خالفت الإجراءات المتبعة في المحاكمتيْن الجماعيتين المعايير الدولية المرعية على صعيد المحاكمات العادلة؛ إذ حُرم المتهمون من الاتصال مع المحامين أثناء احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي بانتظار المحاكمة، علاوة على احتجازهم سرا لما يقرب من سنة كاملة بالنسبة للبعض منهم. وأخبر العديد منهم القاضي أنهم قد تعرضوا للتعذيب. ولقد انتُزعت"اعترافاتهم المزعومة" أثناء تواجد المتهمين في الحجز السري، واستُخدمت كأدلة قانونية لإثبات ارتكابهم الجرم المنسوب إليهم؛ كما حُرموا جميعا من الحق بالتقدم باستئناف ضد الحكم، وذلك بما يخالف المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وقال بعض أقارب منتقدي الحكومة من السجناء التسعة والستين لمنظمة العفو الدولية لدى زيارة مندوبيها للإمارات العربية المتحدة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 أنهم قد تعرضوا للتنمر والمضايقة والتهديد وتشويه سمعتهم من لدن السلطات في محاولة منها لإسكات صوت التماسهم تحقيق العدالة. كما هددهم موظفو جهاز أمن الدولة، ومُنعوا من السفر، وحُرموا من الحصول على تصاريح أمنية للحصول على

الوظائف. كما استلم البعض منهم تغريدات تنطوي على التهديد أُرسلت من أشخاص يُعرفون بعملهم مع جهاز أمن الدولة أو ارتباطهم به، أو من حسابات مجهولة الهوية عبر موقع تويتر.

ولقد شوهت وسائل الإعلام المناصرة للحكومة سمعة عائلات السجناء، وهذا ما حدث أيضا من خلال فيلم وثائقي حول محاكمة "الإمارات 94" من إعداد منظمة يُعتقد أنها تمتلك صلات وثيقة مع السلطات؛ ولقد عُرض الفيلم أولا بتاريخ 21 نوفمبر/ تشرين الثاني في دبي وتجاهل بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق المحاكمة المذكورة.

وأُلقي القبض في يناير/ كانون الثاني 2014 على عائشة إبراهيم الزعابي، زوجة الناشط محمد صقر الزعابي الذي أُدين غيابيا في محاكمة "الإمارات 94"، وذلك لدى مرورها بإحدى نقاط التفتيش على الحدود مع عُمان، وظلت محتجزة سرا طوال خمسة أيام دون تمكينها من الاتصال بأسرتها أو محاميها. وفي عام 2012، مُنعت عائشة الزعابي وأطفالها الخمسة من الصعود على متن طائرة كانت على وشك مغادرة مطار أبو ظبي الدولي، حيث أُحيطت علما حينها بأن اسمها مدرج على لائحة الممنوعين من مغادرة أراضي الإمارات العربية المتحدة.

وفي ملاحظاتها المبدئية بشأن الإمارات العربية المتحدة في 5 فبراير/ شباط 2014، عبرت المقررة الأممية الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، غابرييلا كنول، عن عميق قلقها حيال عدد من القضايا على صعيد حقوق الإنسان، بما في ذلك التقارير التي تحدثت عن وضع المحامين تحت المراقبة وتعرضهم للمضايقة والتهديد والضغط، وحثت السلطات على اتخاذ تدابير فورية من شأنها أن تضع حدا لتلك الممارسات. كما لاحظت المقررة الخاصة أيضا أن النظام القضائي في الإمارات العربية المتحدة لا زال يخضع لسيطرة الأمر الواقع للسلطة التنفيذية. وطرحت المقررة الخاصة سلسلة من التوصيات الموجهة إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك وجوب مراجعة القوانين بحيث تنص على حق التقدم باستئناف أمام الدائرة الابتدائية لمحكمة أمن الدولة ضمن المحكمة الاتحادية العليا؛ واستحداث لجنة مستقلة تُعنى بالتحقيق في مزاعم ارتكاب التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في الحجز؛ والمصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوليه الاختياريين، وكذلك المصادقة على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من التعرض للاختفاء القسري. ويمكن الاطلاع على ملاحظات المقررة الخاصة المبدئية من خلال الرابط التالي:
http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14223&LangID=E.

الاسم: أسامة النجار
الجنس: ذكر

التحرك العاجل رقم 14/61، رقم الوثيقة: MDE 25/009/2014، الصادر في 19 مارس/ آذار 2014.